موقف النحويين من شعر المتنبي

د. صادق يسلم العي
أستاذ النحو والصرف المشارك
كلية التربية بسيئون جامعة حضرموت

الملخص

هذا البحث يستعرض مواقف النحويين في كتبهم النحوية من شعر المتنبي، وهو شاعر – كما نعرف – متأخر عن عصور الاحتجاج النحوي، وقد تباينت هذه المواقف، فنجد بعضهم يحتج بالمتنبي، ولا يلتفت لما قرره معظم النحاة من أن المحدثين لا يحتج بهم، ونجد آخرين إنما أوردوا شعره لمجرد الاستئناس به، لا للاحتجاج به، وآخرين إنما أوردوا شعره ليحكموا عليه بالخطأ واللحن. وهذا البحث محاولة لإثبات صحة الاحتجاج بشعر المتنبي نظراً لتمكنه القوي في علوم العربية، وسمو أسلوبه في قول الشعر، ويرى أن جميع الأبيات التي حكم النحويون بتلحينه فيها لها أوجهها القوية في لغة العرب وما يعضدها من آراء أئمة النحو.

The Attitude of the grammarians towards Mutanabi Poetry

Dr. Sadiq Yeslem Al-Aey

Faculty of Education, University of Hadramout, sayun

ABSTRACT

This paper reviews the grammarians positions in their grammatical books of Mutanabi poetry, he is a poet, as we know from the late eras grammar protest. These positions may be varied. We find some of them protesting the Mutanabi, and not pay any attention to the decision of most of the grammarians that moderns do not invoke them, but others are found to cite his poetry just for domestication, not for protesting it. Others are found to cite his poetry just to judge him by mistake and melody. This research is an attempt to prove the validity of the protest of Mutanabi poetry due to his enabled strength in the Arab Sciences, and Highness of his style in poetry, and perceives that all the verses ruled by Grammarians as weak have its powerful facets in the language of the Arabs and supported by views of Arabic scholars..

البحث

ظل سائداً عند كثير من النحويين أن الاحتجاج في النحو محصور في الجاهليين والإسلاميين والأمويين حتى كان آخر شاعر يحتجون به هو إبراهيم بن هَرْمة[1] (ت176هـ)، وأن المحدثين أو المولدين لا يحتج بشعرهم. وقد أردت أن أبحث هذا الموضوع من خلال عرض مواقف النحويين من شعر المتنبي بصفة خاصة ومن شعر

(1) الأعلام للزركلي1/ 50.

المولدين بصفة عامة.

ينطلق هذا البحث من طرح جملة أسئلة تشكل مدخلاً طبيعياً للحديث عن مدى الاحتجاج بشعر المتنبي، فقصدت أن أعرف أ جميع النحويين متفقون على عدم الاحتجاج بشعر المولدين أم يوجد بينهم من كان لا يرى بأساً بالاحتجاج بشعرهم؟ ومن كان لا يرى الاحتجاج بشعرهم هل كان يستأنس بإيراد شعر المتنبي أم لم يكن يفعل ذلك، وما لحن فيه المتنبي؟ و ما هي الأسباب الموضوعية والمنهجية التي جعلت بعض النحويين يستنكفون عن الاحتجاج بشعر المتنبي؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبحث في أهم مصدر من مصادر الاحتجاج في النحو العربي ألا و هو الشعر، أفنقتصر في الاحتجاج بالشعراء القدامى أم نمد الاحتجاج حتى يشمل الشعراء الكبار الذين جاءوا من بعدهم؟ وعليه ما مدى حجية شعر المتنبي؟

وقد ارتأيت أن يقسم البحث إلى ثلاثة مباحث تخللتها مطالب فرعية، إذ بينت في المبحث الأول المتنبي ومصادر ثقافته الشعرية، وعلاقته الوطيدة ببعض كبار النحويين كأبي علي الفارسي وابن جني، ثم عرضت لطبقات الشعراء ومن يحتج بهم النحويون، ومن لا يحتجون به، ثم شرعت في ذكر خلاف النحويين في الاحتجاج بشعر المولدين، وبينت أن دعوى الإجماع على عدم صحة الاحتجاج بشعرهم ليست صحيحة ، وأنه قد وجد بعض العلماء الذين كانوا يحتجون بشعرهم مثل الزمخشري والرضي. ثم ذكرت النحويين الذين اهتموا بشعر المتنبي في كتبهم النحوية، وأنهم درجات، فمنهم من كان يحتج بشعره، ومنهم من كان يستأنس به، ومنهم من كان يورد شعره ليحكم عليه باللحن أو الغلط.

ثم شرعت في المبحث الثاني و عقدته للمسائل النحوية التي ذكرت فيها أبيات المتنبي في كتب النحو، وهي أربعة وثلاثون مسألة وهي: تقديم الضمير غير الأخص، وضمير الشأن الذي قد يفسر بمفرد، وخطاب ما لا يَعْقِل بخطاب من يعقل، واسم الإشارة، وجمع المؤنث المكسر، والحال المؤولة بالمشتق، والحال التي يقصد بها التشبيه، وترخيم غير المنادى، وإعراب أي، وحذف الاسم الموصول، وحذف الاسم الموصول، والعلم المكني عنه، ووقوع المفرد موقع المثنى والجمع، وما ثني تغليباً، وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول

لأجله، والمضاف يكتسب الظرفية من المضاف إليه، والفصل بين المتضايفين، وعمل المصدر المحلى بأل، وصياغة أفعل التفضيل من السواد والبياض، والمندوب، واجتماع كثير من حروف الجر على فعل واحد، ومعنى فعل التعجب: أفعل به، وهلم، وحذف همزة الاستفهام، وأم المحتملة أن تكون متصلة أو منقطعة، وإذ المحتملة للظرفية و التعليلية، والباء الزائدة في فاعل كفى، والكاف تكون اسماً، ووا في غير الندبة، واسم لا هل يأتي معرفة؟، وحذف اسم لكنَّ، وألف الاثنين، وفي الجملة الاعتراضية، وما يميز الجملة المعترضة عن الحالية.

ثم المبحث الثالث وجعلته للأبيات التي تعرض لها النحويون في كتبهم النحوية وحكموا عليها باللحن، وهي ستة أبيات تأتي في مسائل مختلفة: جمع تكسير المؤنث، وحذف حرف النداء من اسم الإشارة، والعدد، وعمل أن المضمرة من غير مسوغ، ولو هل يليها اسم؟ وهاء السكت.

ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول
المتنبي ومصادر ثقافته الشعرية

أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور المتوفى سنة 354هـ. طلب الأدب وعلم العربية، ونظر في أيام الناس، وتعاطى قول الشعر من حداثته حتى بلغ فيه الغاية التي فاق أهل عصره، وعلا شعراء وقته[1]، وكان من أذكياء عصره[2].

واشتغل بفنون الأدب ومهر فيها، وكان من الكثيرين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها وحوشيها، ولا يسأل عن شيء إلا واستشهد فيه بكلام العرب من النظم والنثر.

(1) تاريخ بغداد4/ 102.

(2) سير أعلام النبلاء 16/ 199.

والناس في شعره على طبقات: فمنهم من يرجحه على أبي تمام ومن بعده، ومنهم من يرجح أبا تمام عليه[1]، قال ابن الأثير: «وهؤلاء الثلاثة ـ أبو تمام، والبحتري، والمتنبي ـ هم لاتُ الشعرِ وعُزَّاهُ ومَنَاتُهُ، الذين ظهرت على أيديهم حسناته ومستحسناته، وقد حوت أشعارهم غرابة المحدثين إلى فصاحة القدماء، وجمعت بين الأمثال السائرة وحكمة الحكماء»[2]. واعتنى العلماء بديوانه فشرحوه، حتى قال ابن خلكان: «وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفت له على أكثر من أربعين شرحاً ما بين مطولات ومختصرات، ولم يفعل هذا بديوان غيره، ولاشك أنه كان رجلاً مسعوداً، ورزق في شعره السعادة التامة» [3].

علاقة المتنبي بالنحويين

لقي المتنبي نحويين كباراً تخرج عليهم منهم أبو الحسن الأخفش، والزجاج، وابن السراج، وأبو بكر محمد بن دريد، و أبو علي الفارسي، وابن جني. قيل: «إن أبا علي الفارسي قال له يوماً: كم لنا من الجموع على وزن فِعْلَى؟ فقال له المتنبي سريعاً: حِجْلى، وظِرْبَى. قال الفارسي: ففتشت كتب اللغة ثلاث ليال فلم أجد لهما ثالثاً»[4]. وحسبك من يقول في حقه أبو علي هذه المقالة. وحجلى: جمع حجل، وهو: الطائر الذي يسمى القبج. والظربى: جمع ظربان – على مثال قطران – وهي دويبة منتنة الرائحة[5]. وكان ابن جني يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره ، أنفة وإكبارا لنفسه ؛ وكان المتنبي يقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس[6]. وسئل المتنبي بشيراز عن قوله[7]:

(1) وفيات الأعيان1/ 120.

(2) المثل السائر2/ 348.

(3) وفيات الأعيان1/ 120، وشذرات الذهب2/ 71.

(4) ينظر: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب1/ 5.

(5) وفيات الأعيان1/ 120، وشذرات الذهب3/ 13ولسان الميزان1/ 159.

(6) معجم الأدباء2/ 5.وبغية الوعاة2/ 132.

(7) البيت للمتنبي في ديوانه.

وكان ابْنَا عَدُّوٍ كَاثَراهُ ... له ياءَيْ حروفِ أُنَيْسِيَانِ

فقال: «لو كان صديقنا أبو الفتح بن جنيٍ حاضراً فسره»[1]. ومعناه أن لفظة إنسانٍ خمسة أحرفٍ إذا كانت مكبرةً، فإذا صغر قيل أنيسيان فزاد عدد حروفه وصغر معناه، فيقول للممدوح: إن عدوك الذي له ابنان فيكاثرك بهما كانا زائدين في عدده ناقصين من فضله وفخره، لأنهما ساقطان خسيسان كياءَي أنيسيان تزيدان في عدد الحروف وتنقصان من معناه[2].

وقد سأل أبو الفتح[3] المتنبي عن قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

فأعرب وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبره وعلق الباء بوفاؤكما. فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر:

لسنا كمَنْ جعلتْ إيادٍ دارَها تكريتَ تمنعُ حَبَّها أن يحصدا

أي إن إياد بدل من مَنْ قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها. و قد عقب ابن هشام[4] على هذا الرأي بأن الصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف أي: جعلت ووفيتما.

ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم أي هامل كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا.

ودار بينه وبين ابن جني في قوله:

وإِنَّا إذا مَا المَـوْتُ صَرَّحَ فِي الـوَغَى لَبِسْنَا إِلَى حَاجَاتِنَا الضَّرْبَ والطَّعْنا

(1) معجم الأدباء2/ 5.

(2) السابق2/ 5.

(3) ينظر: مغني اللبيب701.

(4) ينظر: مغني اللبيب701.

قَصَـدْنَا لَـه قَصْـدَ الحَبِيْـبِ لِقَـاؤه إِلَيْنَـا، وَقُلْنَـا لِلسُّـيُوفِ هَلُمّنَّـا

فالمتنبي أدخل النون الشديدة على قوله هلموا، كما تقول للجماعة اضربُنَّ ياقوم، وليس ذلك جائزا؛ لأنه جعل السيوف كأنها تعقل. فأنكر ابن جني[1] ضم الميم هنا من طريق القياس. إلى أن قال له المتنبي: فكيف كان ينبغي أن يكون إذا أكدته هنا بالنون؟ فقال له ابن جني: كان قياسه أن تقول: هلممنان. فقال: هذا طويل. فقال ابن جني: هذا جواب مسألتك، فأما طوله وقصره فشيء غير ما نحن فيه.

الشعراء الذين يستشهد بهم في النحو

قسم بعض العلماء[2] الشعر على طبقات أربع: الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى. والثانية المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان. والثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق. والرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا[3]. وأما الثالثة فيرى البغدادي أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم[4].

وأما الطبقة الرابعة و هم المولدون فقد صحح البغدادي[5] عدم الاستشهاد بكلامهم مطلقاً، بل حكى السيوطي[6] الإجماع على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة

(1) سر صناعة الإعراب2/ 722.

(2) ينظر: العمدة في محاسن الشعر و آدابه34، وخزانة الأدب1/ 30.

(3) ينظر: خزانة الأدب1/ 30.

(4) ينظر: خزانة الأدب1/ 30.

(5) ينظر: خزانة الأدب1/ 30.

(6) ينظر: الاقتراح43.

والعربية. و هم يستندون إلى روايات تروى عن بعض المتقدمين كقول أبي عمرو بن العلاء: «ختم الشعر بذي الرُّمَّة، والرجز برؤبة بن العجاج»[1]، وكنقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج[2].

واختار الزمخشري[3] صحة الاستشهاد بشعرهم، فاستشهد في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعر أبي تمام، وقال: «وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزل ما يرويه»[4]. و استشهد بشعر المتنبي والبحتري في مقاماته، و في الكشاف[5]. وتبعه الرضي فقد استشهد في شرح الكافية ببيتين من شعر أبي تمام، و ببيت للبحتري، و ببيت للحسين بن عبدالله، العريني، أما أبو الطيب المتنبي فقد استدل الرضي بشعره إحدى عشرة مرة[6].

النحاة الذين عنوا بشعر المتنبي

أول من نلقاه يحتفي احتفاء كبيراً بشعر المتنبي هو صاحبه ابن جني (ت392هـ)، ولكني لم أره يحتج بشاهد واحد له في مسألة نحوية أو لغوية، لأن رأيه هو جواز الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني دون اللغة؛ و لذا قال عن المتنبي: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل وإن كان مولَّدا في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسرَّبه، فإن المعاني يتناهبها المولَّدون كما يتناهبها المتقدّمون، وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقب لِجلّة الناس احتج بشيء من شعر حَبيب بن أوس الطائيّ في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[7].

(1) الأغاني 18/ 14، والمزهر في علوم اللغة 2/ 410، ومعاهد التنصيص1/ 339.

(2) ينظر: تاريخ بغداد 6/ 137، والاقتراح43، و تاريخ الأدب العربي للرافعي1/ 116.

(3) ينظر: الكشاف1/ 119.

(4) الكشاف1/ 119.

(5) ينظر: الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري 190ـ 191.

(6) ينظر: الرضي الاستراباذي عالم النحو و اللغة 112ـ 113.

(7) الخصائص 1/ 24.

ولكن أول من وقفت عليه يستشهد بشعر المتنبي في مسألة نحوية هو عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، فقد استشهد بخمسة أبيات له في كتابه شرح الجمل[1]، وببيت واحد في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح[2]. و مما يدل على أنه كان محتجاً بشعره لا مستأنساً به هو استشهاده به في بعض مسائل الخلاف، كخلاف النحويين في إعراب أي[3]، وفي عمل أن المضمرة من غير مسوغ[4].

و ممن اهتم بشعر المتنبي الحيدرة اليمني (ت599هـ) فقد أورد في كتابه كشف المشكل ستة أبيات، لحنه في ثلاثة منها[5]، واستشهد ببيت واحد له في معنى بلاغي، ومثَّل باثنين على مسألتين نحويتين[6].

وذكره ابن خروف(ت609هـ) [7] مرة واحدة في شرحه على جمل الزجاجي عند حديثه على وا وأنه يستخدم في غير الندبة واستشهد ببيت للمتنبي.

ثم رأيت ابن يعيش (ت643هـ) يورد له بيتين في شرحه على المفصل أحدهما في موضع يذكر فيه قولاً للكوفيين و أن المتنبي قد عمل به[8]، والثاني أورده ليحكي أنه مردود[9].

وذكره ابن عصفور(669هـ)[10] مرة واحدة في كتابه المقرب عند حديثه عن جمع المؤنث السالم ليحكى لحنه في بيت. وذكره في كتابه شرح جمل الزجاجي في موضعين الأول ليستدل

(1) ينظر: شرح الجمل 271، 144، 208، 285، 230.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 166.

(3) ينظر: شرح الجمل271.

(4) ينظر: شرح الجمل208.

(5) ينظر: كشف المشكل335، 345،337.

(6) ينظر: السابق146، 201.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي 2/ 710.

(8) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش2/ 16.

(9) ينظر: السابق10/ 44.

(10) ينظر: المقرب447.

به على معنى[1]، والثاني لحنه فيه وهو نفس البيت الذي ذكره في المقرب[2].

وذكره ابن مالك(ت672هـ) [3] مرة واحدة في كتابه شرح التسهيل لبيان شذوذ عمل ما في المعرفة، و لم يذكر له أي بيت في كتابه شرح الكافية الشافية.

واستشهد الرضي الاستراباذي(ت686هـ) بشعر المتنبي أحد عشر مرة، الأولى في توابع المنادى، والثانية والثالثة في باب الحال، والرابعة في المضمر، والخامسة في الموصول، والسادسة في باب الكنايات، والسابعة في المثنى، والثامنة في اسم التفضيل، والتاسعة في الجوازم، و العاشرة في الفعل المتعدي، والحادي عشر في التعجب[4].وواضح أن الرضي كان محتجاً بشعر المتنبي وليس مستأنساً، يدلك على ذلك إيراده له في مسائل الخلاف، كمسألة ضمير الشأن هل يفسر بمفرد[5]، وحذف الاسم الموصول[6]، وصياغة أفعل التفضيل من السواد[7]، والحال التي يقصد بها التشبيه[8].

وذكر له أبو حيان(745هـ) في ارتشاف الضرب أربعة أبيات، لحنه في بيتين، وأشار إلى أنه سار على طريقة الكوفيين في بيت[9]، وأنه سار على بعض اللغات في البيت الرابع[10]. وفي نفس الموضع يبين رأيه في الاستشهاد بشعر المحدثين فيقول في أبي تمام و هو أقدم من

(1) ينظر: شرح الجمل1/ 236.

(2) ينظر: شرح الجمل2/ 53.

(3) ينظر: شرح التسهيل1/ 360.

(4) ينظر: الرضي الاستراباذي عالم النحو و اللغة 112.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 70.

(6) ينظر: السابق3/ 152.

(7) ينظر: السابق3/ 516.

(8) ينظر: السابق2/ 70.

(9) ينظر: ارتشاف الضرب4/ 1846.

(10) ينظر: ارتشاف الضرب5/ 2305.

المتنبي: «والظاهر الوثوق بقوله، وإن كنا لا نستشهد به»[1].

وأكثر من اعتنى بشعر المتنبي في كتاب نحوي هو ابن هشام (761هـ) فقد أورد له واحداً وعشرين بيتاً في كتابه مغني اللبيب، حكى تلحينه في مواضع واحد[2]، وجهَّله في موضع واحد[3]، ومثَّل بثمانية عشر بيتاً في مواضع مختلفة من كتابه. وذكر له ثلاثة أبيات في كتابه شرح قطر الندى مثَّل باثنين منها[4]، وحكى تغليطه في الثالث[5]. وذكر له بيتاً واحداً في كتابه شرح شذور الذهب[6].

وممن احتج بشعر المتنبي أحمد بن محمد الخالدي اليمني(ت880) فقد احتج بثلاثة أبيات له في كتابه بغية الطالب و منية الراغب شرح مقدمة ابن الحاجب، اثنين منها في مسائل خلافية[7]. وسيأتي تفصيل كل ذلك عند ذكر المسائل النحوية التي ذكرت فيها أبيات المتنبي في كتب النحو في المبحث الثاني.

ثانياً: المسائل النحوية التي ذكرت فيها أبيات المتنبي في كتب النحو

المسألة الأولى: تقديم الضمير غير الأخص

النحويون يرون أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب. فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين يرى بعض النحويين أنه يجب تقديم الأخص منهما، فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنها أخص من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب

(1) ينظر: ارتشاف الضرب5/ 2305.

(2) ينظر: مغني اللبيب841.

(3) ينظر: السابق858.

(4) ينظر: شرح قطر الندى 242، 244

(5) ينظر: شرح قطر الندى 159.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب198.

(7) ينظر: بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب ص46، 418، 734.

والياء للمتكلم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهوني[1]، وهو عند سيبويه «قبيح لا تكلم به العرب»[2]. و أجازه قوم قال سيبويه: «وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلّم به كان هيّناً»[3]. وممن أجازه المبرد[4]، والخالدي[5] واحتج بقول المتنبي[6]:

خَلَتِ البِلادُ مِنَ الغَزَالةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللهُ كَيْ لا تَحْزَنَا

فلم يقل: أعاضها إياك لتقدم ضمير الغائب. والواقع أن هذه المسألة جائزة من حيث القياس كما قال سيبويه، وقد عضد القياس النص كذلك خلافاً لما قال سيبويه فمن ذلك قول عثمان ﷺ: «أرهمني الباطل شيطاناً»[7] فقدَّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل.

المسألة الثانية: ضمير الشأن قد يفسر بمفرد

يَتقدَّمُ قَبْلَ الجُمْلةِ ضَمِيرٌ غَائبٌ يُسمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ[8]، وتكون تلك الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر

(1) ينظر: شرح الجمل في النحو للجرجاني 312، والمفصل 166، وشرح المفصل3/ 105، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب2/ 692، وابن عقيل 1/ 86.

(2) الكتاب2/ 365.

(3) الكتاب2/ 365.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش3/ 105، وشرح ديوان أبي الطيب بشرح العكبري 4/ 207. وارتشاف الضرب2/ 935.

(5) ينظر : بغية الطالب ص 418.

(6) ديوان أبي الطيب بشرح العكبري 4/ 207، والعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب1/ 313.

(7) النهاية في غريب الحديث 2/ 447، وشرح التسهيل لابن مالك1/ 148.

(8) ينظر: المفصل 169، والكافية لابن الحاجب149. وشرح التسهيل لابن مالك1/ 159.

والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث[1]. والبصريون لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة[2]. ويرى الرضي[3] والخالدي[4] أنه قد يخبر عنه بالمفرد، واحتجا له بقول المتنبي[5]:

هو البَيْنُ حَتَّى ما تَأَنَّى الحَزَائقُ ويا قَلْبِ حتَّى أنت مِمَّن أفارقُ

فقد أخبر عن ضمير الشأن بالمفرد، فأخبر بالبين هنا عن هو كأنه قيل: أي شيء وقع من المصائب؟ فقال: هو البين[6].

المسألة الثالثة: خطاب ما لا يَعْقِل بخطاب من يعقل

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون﴾[7]، و ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[8]، ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين﴾[9]، وذلك أن هذه الأفعال لما كانت من خصائص ما يعقل ثم أسندت إلى النجوم وما أشبهها حتى كأنها تعقل أجري عليها الواو والنون كما يجري على ما يعقل[10]، ومن ذلك بيت الكتاب[11]:

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش3/ 114.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش3/ 114.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي 3 / 70 .

(4) ينظر: بغية الطالب436.

(5) هو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح العكبري2/ 341 ، وخزانة الأدب 5 / 388، وشرح الرضي 3 / 70. وتأنّى: أصله تتأنى من التأني وهو التلبث. والحزائق: جمع حزيقة وهي الجماعة.

(6) ينظر: خزانة الأدب5/ 390.

(7) الأنبياء33، ويس 40.

(8) يوسف 4.

(9) فصلت 11.

(10) ينظر: الكتاب2/ 47.

(11) الكتاب2/ 47. والبيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص 4.

تمززتها والدِّيكُ يدعو صباحَهُ إذا ما بنونعشٍ دنوا فتصوَّبُوا

فقال: بنو نعش، ولم يقل: بنات نعش لإجرائهم النجوم مجرى ما يعقل ويفهم[1]، واستشهد عبد القاهر الجرجاني[2] بقول المتنبي[3]:

قَصَدْنا له قَصْدَ الحَبيبِ لِقاؤهُ ... إلَيْنا، وَقُلْنا للسُّيُوفِ هَلُمُّنَّا

خاطب السيوف كما يخاطب الرجال، لأجل أن هلم يختص بما يعقل كما أن الطاعة والسجود كذلك فلما استعمله في السيوف أتى بالواو نحو: هلموا كما يقول للرجال، ثم ألحق النون الشديدة فسقطت الواو لالتقاء الساكنين. قال عبد القاهر مدافعاً عن المتنبي: «ومن امتنع من إجازة ذلك دخل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[4]، و ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]؛ لأن ذلك ليس مما يعقل كما أن السيوف كذلك»[6].

المسألة الرابعة: اسم الإشارة:

استشهد الحيدرة اليمني[7] بقول المتنبي[8]:

هذي برزْتِ لنا فهجت رَسِيسَا ثم انصرفتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسَا

على أن هذي اسم إشارة للمؤنث المفرد، ولا خلاف بين النحويين في ذلك[9]، قال

(1) ينظر: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح1/ 166، وشرح ابن يعيش5/ 105.

(2) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح1/ 166.

(3) ديوان أبي الطيب بشرح العكبري4/ 166.

(4) فصلت 11.

(5) الأنبياء33، ويس 40.

(6) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح1/ 166.

(7) ينظر كشف المشكل146.

(8) ديوان أبي الطيب 2/ 193.

(9) ينظر: علل النحويين170.

سيبويه: «وتقول: هذي أمة الله»[1]. وقال: «ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفيَّة فإذا سكت عندها كان أخفى. والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة؛ فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهةً وتكون الكسرة معه أبين. وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره كما ألزمت طيىءٌ الياء. وهذه الهاء لا تطرد في كل ياءٍ هكذا؛ وإنما هذا شاذٌّ، ولكنه نظير للمطرد الأول»[2]. وقال العكبري: «قالوا هذه، والأصلُ هذي؛ لأنَّ الألفَ في ذا من الياء فمنهم مَنْ يُبْدِلُها في الوقْفِ ومنهم مَنْ يُبْدِلُها في الحالين، ومنهم مَنْ يَصِلُها بياءٍ في الوصْل. والوجهُ في إبْدالها منها اجتِماعُهما في الخفاءِ وقربِ الهاءِ من الألفِ الَّتي هي من حروفِ المدِّ وهي أختُ الياء في ذلك»[3].

المسألة الخامسة: جمع المؤنث المكسر

المؤنث المختوم بألف تأنيث رابعة إن كان غير صفة مشتقة من لون مثل عذراء، أو غير صفة مثل صحراء كان لك في جمعه وجهان: إن شئت جمعته على فعالَى نحو صحارَى وعذارَى، وإن شئت قلت فيه فعالِي نحو: صحارِي، وعذاري[4]، واستشهد الحيدرة[5] على هذا الوجه بشاهدين أولهما بقول الشاعر[6]:

خلعتُ العِذارَ لحب العَذارِي وما كُنَّ أهلاً لخلع العِذارِي

وثانيهما بقول المتنبي[7]:

(1) الكتاب3/ 272.

(2) الكتاب4/ 182.

(3) اللباب في علل البناء و الإعراب2/ 343.

(4) ينظر كشف المشكل201، وشرح المفصل لابن يعيش5/ 57ـ58، وأوضح المسالك4/ 280.

(5) ينظر كشف المشكل201.

(6) لم أقف عليه إلا في كشف المشكل.

(7) ديوان أبي الطيب4/ 288. وفيه بدل فعله: قدره. والعون جمع عوان، وهي خلاف البكر.

ترفَّعَ عن عُونِ المكارم فَعْلُهُ فما يَفْعَلُ الفَعْلاتِ إلا عَذَاريا

المسألة السادسة: الحال المؤولة بالمشتق

تقع الحال بلفظ غير مشتق، ومن ذلك إذا دل على مفاعلة[1]، كقولهم: كلمته فاه إلى فيَّ[2]، ويرى الرضي أن أصلها: فوه، فهو مبتدأ والخبر إلى فيَّ، ثم انمحى معنى الجملة والكلام، لما فهم منهما معنى المفرد، لأن معنى: فوه إلى في، صار: مشافهاً، فلما قامت الجملة مقام المفرد، وأدت مؤداه: أعرب ما قبل الإعراب منها، وهو الجزء الأول، إعراب المفرد الذي قامت مقامه، فقالوا: كلمته فاه إلى في، وقد يحذفون حرف الإعراب ويأتون بالميم فيقولون: كلمته فماً لفم، وقد استدل الرضي[3] على ذلك بقول المتنبي[4]:

قَبَّلْتُها ودُمُوعي مَزْجُ أدْمُعِها وقَبَّلَتْني على خَوفٍ فَماً لِفَم

فنصب فماً على الحال، كقولك: كلمته فاه إلى فيَّ أي مشافهة.

المسألة السابعة: الحال التي يقصد بها التشبيه

يرى ابن الحاجب[5] أن الحال لا يشترط فيها الاشتقاق، وأيده الرضي[6]، فيرى هذا الأخير أن من الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً: ما يقصد به التشبيه، واستشهد له بشاهدين أولهما: بقول بعض أصحاب أمير المؤمنين، علي ﷺ في بعض أيام صفين حين قال[7]:

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك2/ 241.

(2) ينظر: كتاب سيبويه1/ 391، و المفصل95.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي2/ 58.

(4) ديوان المتنبي4/ 37.

(5) ينظر: الكافية في النحو105، وشرح الكافية له2/ 509.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي2/ 70.

(7) البيت لأحد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شرح الكافية للرضي 2/ 60، وخزانة الأدب 3/ 191. والشاهد فيه قوله: «أسد العرين»، و«شاء النجف» فهما حالان على تقدير:=

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

وثانيهما بقول المتنبي[1]:

بدتْ قمراً ومالت خُوطَ بانٍ وفاحت عَنبراً ورنت غَزالا

ويرى الرضي أن في تأويل مثله وجهين:

أحدهما: أن تقدر مضافا قبله، أي: أمثال أسد العرين، ومثل قمر.

والثاني: أن يؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة ، أي: ما بالنا أمس شجعانا، واليوم ضعافا، وبدت منيرة، ونحو ذلك، وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعون موسى، بصرفهما، أي: لكل جبار قهار(2). وأنا لا أرى حاجة لأي واحد من هذين الوجهين في تأويل هذه الحال؛ إذ في قوله: بدت قمراً ما يدل على هيئة هي أبلغ من تأويلنا بدت منيرة.

المسألة الثامنة: ترخيم غير المنادى

الترخيم في غير المنادى ضرورة عند البصريين[3]، و قد استدل الرضي[4] على ذلك بشعر المتنبي[5]:

للهِ ما فَعَلَ الصوارمُ والقنا في عَمْرِو حَابِ وضبَّة الأَغْتَامِ

فحاب: ترخيم حابس، والأصل: عمرو حابس، وهو عمرو بن حابس الذي أوقع به سيف الدولة وهو من بني أسد، وبني ضبة الذين وصفهم المتنبي بالأغتام.

=«مثل»، وإما على تأويلها بوصف، أي: شجعاناً وضعافاً.

(1) ديوان أبي الطيب3/ 224 والخوط: القضيب.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي2/ 70.

(3) ينظر: الكتاب لسيبويه2/ 269، والتبصرة و التذكرة للصيمري1/ 372، واللباب للعكبري2/ 108، وشرح الكافية للرضي2/ 364

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي2/ 364.

(5) ديوان أبي الطيب4/ 11. والرواية فيه: مَهْلاَ ألا لله ما صَنَعَ القَنا ... في عمْرِو حَابِ وَضَبَّةَ الأَغْتام

و الكوفيون[1] يجوزون الترخيم في غير النداء و يحتجون بقول الشاعر[2]:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرةٍ سيدعوه داعي ميتة فيجيبُ

وكأنَّ العكبري مال إلى هذا الوجه فقال[3]: «و قد جاء الترخيم في قول جرير[4]:

ألا أضحت خيامُكمُ رِماما وأضحت منك شاسعةً أُماما

فهذا ترخيم في غير النداء».

المسألة التاسعة: إعراب أي

يرى البصريون[5] بناء أيٍّ على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وأما الكوفيون[6] فليس عندهم إلا الإعراب، وذكر عبدالقاهر الجرجاني[7] بيتاً للمتنبي على مذهب الكوفيين وهو[8]:

وتَغْبِطُ الأرضُ منها حيثُ حلَّ بهِ وتحسُدُ الخيلُ منها أيَّها رَكِبا

فنصب أيَّ بالفعل تحسد، والتقدير: أيها ركبه؛ لأنه في معنى: وتحسد الخيلُ الذي ركبه.

المسألة العاشرة: حذف الاسم الموصول

أجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين[9]،

(1) شرح ديوان أبي الطيب للعكبري 4/ 12.

(2) البيت بلا نسبة في التبصرة والتذكرة للصيرمي1/ 372، وشرح ديوان أبي الطيب للعكبري 4/ 12.

(3) شرح ديوان أبي الطيب للعكبري 4/ 12.

(4) ديوان جرير221.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف2/ 710.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف2/ 709.

(7) ينظر: شرح الجمل271.

(8) ديوان أبي الطيب1/ 115.

(9) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك1/ 229، وشرح الكافية للرضي3/ 152.

و ذكر الرضي[1] من شواهدهم على ذلك قوله تعالى:﴿وَمَامِنَّآإِلَّا لَهُۥمَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[2] أي: إلا من له مقام معلوم، واستشهد لهم أيضاً بعد ذلك بقول المتنبي[3]:

بئسَ الليالي سَهِرْتُ من طربي شَوقاً إلى من يَبيتُ يَرْقدُها

والتقدير: بئس الليالي التي سهرت، فحذف الاسم الموصول.

واختار ابن مالك قول الكوفيين[4]، ويرى الرضي[5] أنه لا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاء، أو عيناً، كشية، وسه، وليس الموصول بألزق منهما.

المسألة الحادية عشرة: العلم المكني عنه

المكني عنه إن كان لفظاً، وكان المراد معنى ذلك اللفظ، واستشهد الرضي[6] لهذا النوع بقول المتنبي[7]:

كأنَّ فَعْلةَ لم تملأْ مواكبُها ديارَ بكرٍ ولم تخلعْ ولم تَهَبِ

أي: كأنَّ خولة وهي أخت سيف الدولة رثاها المتنبي حين ماتت، وكنَّى بفعلة عن اسمها، ومن ذلك قولهم: مررت برجل أفعل، أي أحمق. فالشاهد في البيت أن فعلة كناية عن موزونه مع اعتبار معناه وهو خولة؛ ولهذا جاء فعلة ممنوع من الصرف لقيامه مقام خولة.

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 152.

(2) الصافات164.

(3) ديوان أبي الطيب1/ 298.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك1/ 229.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 153.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 227.

(7) ديوان أبي الطيب1/ 88.

وفي باب العلم ساق الرضي الخلاف بين سيبويه[1] والمازني[2] في العلم الذي هو كناية عن موزونه، في جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه، وذلك نحو فَعْلة تكني بها عن خولة، وأفْعَل تكني بها عن أحمق. فحكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون، واحتج له الرضي بقول المتنبي السابق:

كأنَّ فَعْلةَ لم تملأْ مواكبُها ديارَ بكرٍ ولم تخلعْ ولم تَهَبِ

فمنعه الصرف، لأن موزونه: خولة.

وقال المازني: ليس في فعلة علمية، ولا في أفعل معنى الوصف. فهو، إذن، ينظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف نحو: فعلى ومفاعل، لاشتمالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت برجل أفعل أي أحمق، وفعْلة، أي حمزة.

ويرى الرضي[3] أن مذهب سيبويه هو الحق؛ إذ معناه معنى الموزون، والكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه، بدليل ترك إدخالهم اللام على فلان، وفلانة، إذا كانا كنايتين على علمي المذكر والمؤنث من الأناسي، ومنعهم صرف فلانة.

المسألة الثانية عشرة: وقوع المفرد موقع المثنى والجمع:

قد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان ، كالرجلين والعينين تقول: عَيْنِيْ لا تنام، أي عيناي، واستشهد له الرضي[4] بقول المتنبي[5]:

حَشَايَ على جَمْرٍ ذَكيٍّ مِنَ الغضى وعيناىَ في روضٍ من الحسن ترتعُ

ففي ترتع ضمير المفرد موضع المثنى تقديره ترتع هي وهو يعود على العينين.

(1) ينظر: الكتاب 2/ 6.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 329.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 329.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 429.

(5) ديوان أبي الطيب2/ 235. والرواية فيه: الهَوَى بدل من الغضى.

وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى:﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[2]، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد.

المسألة الثالثة عشرة: ما ثني تغليباً

بعض الأسماء تثنى تغليباً، ومنه: الأبوان في الأب والأم، والمشرقان والمغربان، والخافقان في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب ثم إنما سمي خافقا مجازا وإنما هو مخفوق فيه[3]، والقمران في الشمس والقمر، واستشهد ابن هشام[4] بقول المتنبي[5]:

واستقبلَتْ قمرَ السّماءِ بوجهها فأَرَتْني القمريْنِ في وقتٍ مَعا

أي: الشمس وهو وجهها وقمر السماء. قال الواحدي[6]: «يجوز أن يريد بالقمرين: القمر و الشمس وهي وجهها، وجعل وجهها شمساً في الحسن والضياء، ويجوز أن يشبه وجهها بالقمر، فهما قمران في وقت واحد». ويرى ابن هشام[7] أنه على المعنى الأول أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر.

المسألة الرابعة عشرة: ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله:

بعض الكلمات تحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، وقد ضرب ابن هشام[8] لذلك مثلاً قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[9]، وقول المتنبي[10]:

---

(1) مريم82.

(2) الكهف50.

(3) لسان العرب (خفق) 10/ 8، والقاموس المحيط(خفق)811.

(4) ينظر : مغني اللبيب900.

(5) ديوان أبي الطيب2/ 260.

(6) شرح العكبري لديوان أبي الطيب2/ 260.

(7) ينظر : مغني اللبيب900.

(8) ينظر: مغني اللبيب 730.

(9) الرعد12.

(10) ديوان أبي الطيب4/ 185.

أَبْلَى الْهَوَى أَسفًا يومَ الْنَّوى بَدَني وَفَرَّف الْهَجْرُ بَيْنَ الْجُفْنِ والوَسن

والتقدير: آسف أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به. أو: إبلاء أسف. أو لأجل الأسف. فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى:﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[1].

المسألة الخامسة عشرة: المضاف يكتسب الظرفية من المضاف إليه

المضاف يكتسب الظرفية من المضاف إليه، و مثل له ابن هشام[2] بقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[3]، وببيتين، أحدهما[4]:

أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيان ليس عليّ حَسَبي بضُؤْلان

والثاني قول المتنبي[5]:

أيَّ يومٍ سَرَرْتَني بوصالٍ لم تسؤني ثلاثةً بصدودِ

وأي في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية. قال العكبري[6]: «ولا يجوز أن تكون أي شرطية تتعلق الجملة بالجملة تعلق الجزاء بالشرط، وإذا حملته على الشرط كان ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده، فكأنه يقول: إن سررتني يوماً بوصالك فقد أمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس ما مراده».

المسألة السادسة عشرة: الفصل بين المتضايفين

يرى سيبويه أن الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه لم يسمع إلا في الشعر قال: «ولا يجوز: يا سارقَ -الليلةَ- أهلِ الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار

(1) إبراهيم3.

(2) ينظر: مغني اللبيب 668.

(3) إبراهيم25.

(4) البيت بلا نسبة في الخصائص 3/ 270، وتهذيب اللغة 4/ 167، والتمام في أشعار هذيل1/ 38.

(5) ديوان أبي الطيب1/ 319. والرواية فيه: لم تَرُعْني.

(6) شرح ديوان أبي الطيب1/ 319.

والمجرور»[1]. وأجاز الكوفيون[2] الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام. قال أبو حيان[3]: «وسلك المتنبي هذه الطريقة فقال[4]:

حملتُ إليه من لساني حديقةً سقاها الحِجا سَقيَ – الرياضَ – السحائبِ»

أراد: سقي السحابِ الرياضَ ففصل بين المضافين بالمفعول به. وانتصر ابن مالك لرأي الكوفيين هذا فقال: «وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء ﷺ: أن النبي ﷺ قال: (هل أنتم تاركو ـ لي ـ صاحبى)[5] أراد: هل أنتم تاركو صاحبى لي، ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل على ضعف قول من خصه بالضرورة»[6]. وقرأ ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[7] ببناء زين للمجهول، ورفع قتل، ونصب أولادهم وجر شركائهم[8]، فقال أبو حيان في هذه القراءة: «فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات»[9]. فدل كل هذا على صحة مذهب أبي الطيب في الفصل بين المتضايفين.

(1) ينظر: الكتاب 1/ 176.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب4/ 1846.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب4/ 1846.

(4) ديوان أبي الطيب1/ 158.

(5) أخرجه البخاري (7/ 18/ 3661).

(6) شرح التسهيل3/ 137.

(7) الأنعام137.

(8) ينظر: كتاب التيسير في القراءات السبع114.

(9) البحر المحيط4/ 341.

المسألة السابعة عشرة: عمل المصدر المحلى بأل:

يرى كثير من البصريين[1] أن عمل المصدر المحلى بأل قليل. ويرى عبد القاهر الجرجاني[2] أن إعمال المصدر مع الألف و اللام من ضرورات الشعر، وهو مستكره جداً، ثم يستشهد على ذلك بقول المتنبي[3]:

كيف الرجاءُ من الخطوبِ تخلصاً من بعد أن أنْشبنَ فيَّ مخالبا

نصب تخلصاً بالمصدر أي كيف أرجو تخلصاً، وفيه الألف واللام. وأنا لا أرى فيه شذوذاً، وقد كان سيبويه يجوز ذلك قال في الكتاب: «وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين»[4]، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر[5]:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وبقول المرار الأسدي[6]:

---

(1) ينظر: الأصول في النحو1/ 136، وشرح الجمل للجرجاني144 -145، والمقرب196، وشرح الفصل لابن يعيش6/ 60.

(2) ينظر: شرح الجمل144ـ145.

(3) ديوان أبي الطيب1/ 124.

(4) الكتاب1/ 192.

(5) البيت بلا نسبة في الكتاب 1 / 192، وشرح أبيات سيبويه 1 / 352، والمفصل276، وشرح المفصل 6 / 59، 64، وشرح شواهد الإيضاح 136، وشرح التسهيل 2 / 444، وشرح الرضي 3 / 477، وشرح شذور الذهب 384، وشرح ابن عقيل 3 / 58، والوافية في شرح الكافية 238، وشرح التصريح 2 / 6، والخزانة 8 / 129.

(6) البيت للمرار بن سعيد الأسدي في ديوانه 464، والكتاب 1 / 193، وشرح أبيات سيبويه 1 / 181. ولمالك بن زُعْبة في الخزانة 8 / 131، وشرح أبيات سيبويه 1 / 181وبلا نسبة في المقتضب 1 / 14، وشرح التسهيل 2 / 443، وشرح الرضي 3 / 478.

لقدْ علمتْ أُولَى المغُيرةِ أنَّني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضرَّبِ مِسْمَعا

فدل كل هذا على صحة مذهب أبي الطيب

المسألة الثامنة عشرة: صياغة أفعل التفضيل من السواد والبياض

أجاز الكوفيون[1] بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض، قالوا لأنهما أصلا الألوان، واحتج لهم الرضي[2] بقول رؤبة[3]:

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ أبيضُ من أخت بني إباضِ

ثم بقول المتنبي[4]:

إبْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا سواد له لأنت أَسْودُ في عَيْنِي من الظُّلَمِ

والواقع أنه لا مانع من قبول هذا المذهب وقد نصره الحديث الوارد عن النبي ﷺ: من حديث عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلاَ يَظْمَأُ أَبَدًا**)[5].

المسألة التاسعة عشرة: المندوب

عرف ابن هشام المندوب بقوله: «هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه»[6]، ثم استشهد للأول بقول الشاعر يرثي عمر بن عبدالعزيز ﷺ[7]:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ لهُ وقمتَ فيه بأمر الله يا عمرا

(1) ينظر: الإنصاف 1 / 150، واللباب 1 / 201، وشرح الرضي 3/ 516، والنجم الثاقب 2/ 883.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي3/ 516.

(3) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه 176، وبلا نسبة في الإنصاف 1 / 150، وشرح المفصل 6 / 93، والسان العرب (بيض)، وشرح الرضي 3 / 516، وخزانة الأدب 8 / 233 .

(4) ديوان أبي الطيب4/ 35. والرواية فيه: بياضاً لا بياض له.

(5) أخرجه البخاري (5/ 2405، رقم 6208)، ومسلم (4/ 1793، رقم 2292).

(6) شرح قطر الندى242.

(7) البيت لجرير في ديوانه 736.

واستشهد للثاني بقول المتنبي[1]:

وَاحَرّ قَلْباهُ ممّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بجِسْمي وَحالي عِندَهُ سَقَم

المسألة العشرون: اجتماع كثير من حروف الجر على فعل واحد

استشهد الرضي[2] والخالدي[3] على أنه يجتمع على فعل واحد كثير من حروف الجر بقول المتنبي[4]:

خرجتُ إلى إقْطَاعِهِ في ثِيَابِهِ عَلَى طِرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

فدل على أنه يجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر إذا كانت مختلفة، فإن الفعل الواحد قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يظهرها حروف الجر، فإنك إذا قلت: خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار. فإن أردت أن تبين انتهاءه قلت: إلى المسجد: وإن أردت أن تبين ظرفه قلت: في ثيابي. وإن أردت أن تبين أنه مقارن للاستعلاء قلت: على الفرس. وإن أردت أن تبين الملابسة والصحبة قلت: بحسامي. ويجوز أن يكون بعض هذه المجرورات في موضع الحال[5].

المسألة الحادية والعشرون: هلم

لغة الحجاز استعمال هلم اسم فعل، فيستكن فيها الضمير كسائر أسماء الأفعال[6]، ولغة بني تميم اتصال الضمائر بها، فتقول: هلم، و هلمي، و هلما، و هلموا، وهلممن[7]، وعن أبي

(1) ديوان أبي الطيب4/ 361.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي4/ 141.

(3) ينظر: بغية الطالب ص 734.

(4) ديوان أبي الطيب4/ 3. والرواية فيه: أسير. والطِّرف: الفرس.

(5) ينظر: خزانة الأدب9/ 127.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 529، وشرح الرضي للكافية3/ 182، وارتشاف الضرب5/ 2305.

(7) ينظر: الكتاب 3/ 529، وشرح الرضي للكافية3/ 183، وارتشاف الضرب5/ 2305.

عمرو[1]: أنه سمع العرب تقول: هلمِّين يا نسوة، بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث. قال أبو حيان[2]: «وعليه جاء قول أبي الطيب[3]:

قَصَدْنا له قَصْدَ الحَبيبِ لِقاؤهُ إليْنا، وَقُلْنا للسُّيُوفِ هَلُمِّينا

وحكي عن بعضهم: هلمُّنَّ بضم الميم، و هو شاذ».

ويرى أبو المرشد المعري: أن قول المتنبي: للسيوف هلمن بضم الميم على تذكير جماعة السيوف، هكذا كان ينشد، وأن القياس كسر الميم للتأنيث، ويرى أن حجة المتنبي في ذلك أنه عظم السيوف، فأخرجها مخرج ما يعقل للمبالغة في تفخيمها، كما جمعت الأرض تعظيماً جمع مذكر ما يعقل، فقيل أرضون، وهذا مذهب العرب في التفخيم والمبالغة أن يذكِّروا المؤنث ويؤنثوا المذكر، كقولهم نسابة وعلامة[4].

المسألة الثانية والعشرون: حذف همزة الاستفهام:

ذكر ابن هشام[5] جواز حذف همزة الاستفهام سواء تقدمت على أم، أم لم تتقدمها، واستشهد لهذا الثاني وهو إذا لم تتقدمها أم بثلاثة أبيات: الأول للكميت[6]:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد: أَوَ ذو الشيب يلعب. والثاني لعمر بن أبي ربيعة[7]:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

أراد: أتحبها.

(1) ارتشاف الضرب 5/ 2305.

(2) ارتشاف الضرب 5/ 2305.

(3) ديوان أبي الطيب بشرح العكبري4/ 166.

(4) ينظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي96.

(5) ينظر: مغني اللبيب 20.

(6) البيت للكميت في المحتسب1/ 50.

(7) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه431.

والثالث للمتنبي[1]:

أحيا وأيْسَرُ ما قاسيتُ ما قَتَلا والبينُ جارَ على ضعفي وما عَدَلا

فأحيا فعل مضارع، والأصل: أأحيا فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري.

المسألة الثالثة والعشرون: أم المنقطعة:

أم المنقطعة هي أن تستفهم عن شيء، ثم تدع الاستفهام عنه و تستأنف الاستفهام عن واحد آخر. و مثال ذلك قولك: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ أردت في أول الأمر أن تستفهم عن زيد، أهو عنده أو ليس هو عنده؟ ثم عرض لك قصد في أن تستفهم عن عمرو، فقلت: أم عندك عمرو؟ قال عبد القاهر الجرجاني[2]: «ومما هو مثال جيد في هذا قول المتنبي[3]:

أذا الغُصنُ أم ذَا الدِّعصُ أَم أَنتِ فتنةٌ وذَيَّا الذي قَبَّلتُه البرقُ أم ثَغْرُ»

أي: أقدك غصنٌ؟ أم ردفُك دعصٌ؟ والدعص: قطعة من الرمل مستديرة[4]. فبدأ فاستفهم عن القد أهو الغصن على الحقيقة أم لا؟ ثم ترك ذلك، وأخذ يستفهم عن الردف أهو الدعص أم لا[5]؟

المسألة الرابعة والعشرون: أم المحتملة أن تكون متصلة أو منقطعة:

ذكر ابن هشام[6] أن أم قد ترد محتملة للاتصال والانقطاع، واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[7]، وبقول

(1) ديوان أبي الطيب3/ 162.

(2) شرح الجمل285.

(3) ديوان أبي الطيب2/ 123.

(4) القاموس (دعص)571.

(5) شرح الجمل285.

(6) ينظر: مغني اللبيب 69.

(7) البقرة 80.

المتنبي[1]:

أُحادٌ أم سداسٌ في أحادِ لَيلتُنا المنوطةُ بالتَّنادي

فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى: أنه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة؟، فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف، وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد، ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديماً واجباً؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادلُ الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم أحاد ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر[2].

المسألة الخامسة والعشرون: إذ المحتملة للظرفية والتعليلية

يرى ابن هشام[3] أن إذ أضيفت إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي[4]:

أَمِنَ ازديارَكِ في الدُّجى الرقباءُ إذ حيثُ كنتِ مِن الظلام ضياءُ

المعنى: أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدجى، وإذ إما تعليل، أو ظرف مبدل من محل في الدجى، وضياء مبتدأ خبره حيث، وابتدىء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالا منها، ومِنْ: للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، وكان تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة حيث، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضوع حصلتِ فيه بدلا من الظلام[5].

(1) ديوان أبي الطيب1/ 353.

(2) ينظر: مغني اللبيب 69.

(3) ينظر: مغني اللبيب 119.

(4) ديوان أبي الطيب1/ 12.

(5) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب للعكبري1/ 12، ومغني اللبيب 119.

المسألة السادسة والعشرون: الباء الزائدة في فاعل كفى:

الباء تكون زائدة في فاعل كفى غالباً نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]، ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، و هي متعدية لواحد، ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أغنى وهي متعدية لاثنين[2].

ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد في قوله[3]:

كَفى ثُعَلاً فَخْراً بأَنَّكَ منْهُمُ ودَهَرٌ لأنْ أمسيتَ مِنْ أهْلِهِ أهْلُ

قال ابن هشام[4]: «ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء». والواقع أن العكبري[5] قبله خرَّج دخول حرف الجر هنا على أحد وجهين: أحدهما أن يكون بمعنى اكتفوا، والثاني لاتصال التأكيد، لأن الاسم في قولك: كفى الله يتصل بالفعل اتصال الفاعلية، وإذا قلت: كفى بالله اتصل اتصال الإضافة، واتصال الفاعلية. وفعلوا ذلك للإيذان بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظيم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها، فإذا قلت كفى بزيد عالماً حملته على معنى اكتفيت به.

ودهرٌ مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، وثعل بطن من طيئ، وهم قبيلة الممدوح[6].

(1) الرعد43.

(2) ينظر: مغني اللبيب 145.

(3) ديوان أبي الطيب3/ 190.

(4) مغني اللبيب 145.

(5) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب للعكبري3/ 190.

(6) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب للعكبري3/ 190.

المسألة السابعة والعشرون: الباء الزائدة في مفعول كفى

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، واستشهد لها ابن هشام[1] بالحديث: (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع) [2]، وببيتين أحدهما قول القائل[3]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

والثاني بقول المتنبي[4]:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إيَّاك لم تَرَني

فأنَّ مع مدخولها في تأويل مصدر هو فاعل كفى والتقدير: كفى بجسمي نحولاً انتفاءُ رؤيتي لولا وجود مخاطبتي[5].

المسألة الثامنة والعشرون: الكاف تكون اسماً

الأصل في الكاف أنها حرف جر، وقد تأتي اسماً ويدخل عليها حرف الجر، وقد استشهد عبدالقاهر الجرجاني[6] على ذلك بقول الشاعر[7]:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ يضحكن عن كالبرد المُنْهَمِّ

ثم بقول المتنبي[8]:

يُروِّي بكالفرصاد في كل غارةٍ يتامى من الأغماد بيضاً ويؤتِمُ

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 148.

(2) رواه عن أبي هريرة أبو داود في سننه ج4/ ص298 ح4992، والحاكم في المستدرك ج1/ ص195 ح382.

(3) البيت لحسان في شرح ديوان أبي الطيب4/ 186.

(4) ديوان أبي الطيب4/ 186.

(5) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب للعكبري 4/ 186.

(6) ينظر: شرح الجمل230.

(7) البيت في إصلاح المنطق لابن السكيت255.

(8) ديوان أبي الطيب4/ 87.

يعني بدم كالفرصاد في حمرته، والفرصاد هو التوت، وأراد باليتامى السيوف التي تفارق أغمادها فلا ترجع إليها، وهي تؤتم الأولاد من الآباء بقتل الآباء[1].

المسألة التاسعة والعشرون: وا في غير الندبة

حروف النداء سبعة و هي: وا، و يا، و أيا، و هيا، وأي، و آي، و أ. وتنفرد للندبة منها وا، وذكر ابن خروف[2] أنها تستخدم في غير الندبة، واستشهد بقول: عمر بن الخطاب: وا عجباً منك يا ابن العاص، وبقول المتنبي[3]:

وا حر قلباه ممن قلبه شبم

المسألة الثلاثون: اسم لا هل يأتي معرفة؟:

رأي الجمهور[4] أن الأصل في اسم لا وخبرها أن يكونا نكرتين، وشذ إعمالها في المعرفة، ويرى ابن جني وابن الشجري[5] وابن مالك جواز أن يأتي معمولاها معرفتين[6]. وقد استشهد ابن مالك[7] بشاهدين أولهما قول النابغة الجعدي ﷺ[8]:

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَ بَقّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(1) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب للعكبري4/ 87.

(2) ينظر: شرح الجمل له 2/ 710.

(3) ديوان أبي الطيب4/ 361.

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه2/ 300، والمقتضب4/ 382، والجمل للزجاجي238، والمفصل61، والمقدمة الجزولية158، وشرح الجمل لابن خروف2/ 982، والمصباح للمطرزي79، واللباب للعكبري 1/ 178، وشرح المفصل لابن يعيش2/ 116، وارتشاف الضرب3/ 1209.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب3/ 1209، ومغني اللبيب316.

(6) ينظر: مغني اللبيب 316.

(7) ينظر: شرح التسهيل1/ 360.

(8) ديوان النابغة الجعدي171.

والثاني للمتنبي فقال فيه: وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال[1]:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصاً من الأذى فلا المجدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

قال ابن مالك: «والقياس على هذا شائع عندي»[2]. ومثله قال ابن هشام: «وربما عملت في اسم معرفة»، ثم استشهد بقول الشاعر[3]:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا

ثم قال: «وعلى ذلك قول المتنبي: إذا الجود ...»[4]. ولكنه حكى تغليط بعض النحاة لهذا البيت في شر قطر الندى[5].

المسألة الحادية والثلاثون: حذف اسم لكنَّ:

قد يحذف اسم لكنَّ، واستشهد له ابن هشام[6] بثلاثة أبيات الأول للفرزدق[7]:

فلو كنتَ ضبِّيًّا عرفت قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

أي ولكنك زنجي. والثاني للمتنبي[8]:

وَما كنتُ ممّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قلبَه ولكنَّ مَنْ يُبصرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

ولا يكون الاسم فيه مَنْ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

وفي حديثه عن الحذف[9] استشهد أيضاً على حذف اسم لكن بقول المتنبي هذا أيضاً.

---

(1) ديوان أبي الطيب4/ 282.

(2) ينظر: شرح التسهيل1/ 360.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب 198.

(4) شرح شذور الذهب198.

(5) شرح قطر الندى159.

(6) ينظر: مغني اللبيب 384.

(7) البيت للفرزدق في ديوانه481.

(8) ديوان أبي الطيب2/ 304.

(9) ينظر: مغني اللبيب 789-790.

المسألة الثانية والثلاثون: ألف الاثنين

الألف تكون علامة الاثنين، واستشهد لها ابن هشام[1] بثلاثة أبيات، الأول قول الشاعر[2]:

أُلفيتا عيناكَ عند القفا أولى فأولى لك واقية

والثاني قول الآخر[3]:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

والثالث قوله: وعليه قول المتنبي[4]:

ورمى وما رمتا يداه فصابني ... سهمٌ يعذّب والسهامُ تريحُ

قال العكبري: «الوجه أن يقول: رمت يده، و لكنه على لغة من قال: قاما أخواك، و مثل هذا قراءة حمزة والكسائي[5] في قوله تعالى: ﴿**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا**﴾[6]».

المسألة الثالثة والثلاثون: في الجملة الاعتراضية:

عرَّف الرضي[7] الجملة الاعتراضية بقوله: «نعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين

(1) ينظر: مغني اللبيب 485.

(2) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب485.

(3) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات في ديوانه 196.

(4) ديوان أبي الطيب1/ 245.

(5) قرأ الجمهور (يَبْلُغَنَّ) بنون التوكيد الشديدة والفعل مسند إلى (أَحَدُهُمَا). وروي عن ابن ذكوان بالنون الخفيفة. وقرأ الأخوان: إما يبلغان بألف التثنية ونون التوكيد المشدّدة وهي قراءة السلمي وابن وثاب وطلحة والأعمش والجحدري. فقيل الألف علامة تثنية لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث. ينظر: البحر المحيط6/ 23.

(6) شرح ديوان أبي الطيب للعكبري1/ 245.

(7) ينظر: شرح الكافية للرضي4/ 104.

أجزاء الكلام متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات»، ثم مثل لها بمثالين أحدهما بقول القائل[1]:

فأنت طلاق، والطلاق أليةٌ ثلاثاً، ومن يخرق أعق وأظلم

والثاني بقول المتنبي[2]:

وتحتقرُ الدنيا احتقارَ مجرِّبٍ يرى كُلَّ من فيها ـ وحاشاك ـ فانيا

المسألة الرابعة والثلاثون: ما يميز الجملة المعترضة عن الحالية

من الأمور التي تميز الجملة المعترضة عن الجملة الحالية أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت، ومثل لها ابن هشام[3] بقول المتنبي[4]:

يا حادِيَيْ عِيرِها ـ وأحسبُني أُوجدُ مَيْتاً قُبيلَ أَفْقِدُها ـ

قِفا قليلا بها عليَّ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزَوِّدُها

فجملة (و أحسبني أوجد ميتاً) جملة معترضة، وليست حالية؛ إذ قد جاءت مقترنة بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت. وقوله: أفقدها على إضمار أن، فلما حذف أن رفع الفعل. قال العكبري[5]: «و هذا مما يسمى الاعتراض، اعتراض له كلام آخر هو من شأنه وقصته ولو كان كلاماً ليس من قصته وشأنه فسد، وإن كان منه كان جائزاً»، ثم ساق مثيلاً له قول الشاعر[6]:

وقد أدركتني – والحوادث جمة – أسنةُ قوم لا ضعافٌ ولا عُزْلُ

ثم قال: «ففصل بين الفعل والفاعل بما هو من قصته؛ لأن إدراك الأسنة من جملة

(1) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش1/ 12، و شرح الكافية للرضي4/ 104.

(2) ديوان أبي الطيب4/ 290.

(3) ينظر: مغني اللبيب 521.

(4) ديوان أبي الطيب1/ 296.

(5) شرح ديوان أبي الطيب للعكبري1/ 296.

(6) البيت بلا نسبة في شرح ديوان أبي الطيب للعكبري1/ 296، و مغني اللبيب506.

الحوادث»[1].

المبحث الثالث
ما لحن فيه في كتب النحو

تلحين الشواهد الشعرية والنثرية ظاهرة قديمة، فلم تسلم حتى القراءات القرآنية المتواترة، من الحكم على بعضها باللحن، فقد «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك. فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها. وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[2].

وكذلك فعل بعض النحويين مع الشعراء؛ فقد كان بعض قدماء النحاة لا يستشهد بشعر جرير والفرزدق والأخطل[3]، ولا يتورع عن تلحينهم فيما لا ينطبق على قواعدهم. فهذا عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو مولى يلحن الفرزدق في مدحه يزيد بن عبد الملك[4]:

مستَقبلينَ شمالَ الشام تَضربُهم بحاصبٍ كنديف القُطنِ منثور

على عمائمنـــا تُلقى وأرحُـــلنا على زواحـــف تُزجَى مُخُّها رير

فقال له ابن إسحاق: أسأتَ، إنما هو ريرُ[5].

ولما سمع قول عثمان البتي الملقب بالعربي لفصاحته: كورها مشني إليها حليها قال: «أخطأ عربيكم ، إنما هو: مشنوء»[6].

(1) شرح ديوان أبي الطيب للعكبري1/ 296.

(2) الأشباه والنظائر للسيوطي4 / 205.

(3) ينظر: في أصول النحو 60.

(4) ينظر: طبقات اللغويين والنحويين32.

(5) ينظر: طبقات فحول الشعراء1/ 17.

(6) ينظر: إنباه الرواة2/ 344.

وكذلك فعل يونس مع رؤبة و أباه، بل ارتقى بعضهم إلى تلحين بعض فحول الشعراء الجاهليين، قال ابن سلام[1]: «أخبرني يونس أن أبا عمرو كان أشد تسليماً للعرب، وكان ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم، كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله:

فبت كأني ساوَرتْني ضئيلة . . . من الرُّقْش في أَنيابها السُّمُّ نَاقِعُ»

فلا عجب إذن من تعرض المتنبي للتلحين من قبل النحاة المتأخرين. والواقع أننا «لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم. فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون. وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»[2]. واللغة العربية واسعة، والإحاطة بها في غاية الصعوبة كما قال الإمام الشافعي: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً. ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي»[3]. ولا شك أنه لم يحط أحد بكل تراكيب العربية وأساليبها، وأن الكثير منها قد ضاع، كما قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[4]، فلعل بعض من ينقد وجهاً معيناً تغيب عنه وجوه أخرى، فيخطّأ ذلك الوجه فيقع هو في الخطأ، قال أبو حيان: «ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه»[5]. وهذه مجموعة من أبيات المتنبي حكم عليها بعض النحاة باللحن مرتبة على المسائل النحوية.

المسألة الأولى: جمع تكسير المؤنث

كل اسم لا علامة فيه للتأنيث لمذكر كان أو لمؤنث غير علم إذا لم تكسره العرب فإنه

(1) ينظر: طبقات فحول الشعراء1/ 16.

(2) البحر المحيط 3 / 159.

(3) الرسالة ص 42.

(4) طبقات الشعراء ص 10، ولخصائص 1 / 386، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء 33.

(5)البحر المحيط 2 / 39.

يجمع جمع مؤنث سالم، نحو: حمامات، وسجلات، وسرادقات، وعيرات، فإن كسرته لم يجز جمعه بالألف والتاء، فلا يقال: خنصرات لأنهم قالوا: خناصر[1]. وبناء على ذلك حكى ابن عصفور[2] وأبو حيان[3] تلحين النحاة للمتنبي في قوله[4]:

فإن كان بعض الناسِ سيفاً لدولةٍ ... ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطُبولُ

فجمع بوقاً على بوقات، والعرب جمعته جمع تكسير فقالوا أبواق، وبناء عليه يمنع جمعه على بوقات. وظاهر عبارة سيبويه جواز ما نطق به المتنبي فإنه قال: «وربَّما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بواناتٌ وبوانٌ للواحد وبونٌ للجميع، كما قالوا: عرساتٌ وأعراسٌ، فهذه حروفٌ تحفظ ثم يجاء بالنظائر. وقد قال بعضهم في شمالٍ: شمالاتٌ»[5]. وقال الواحدي: «ويجمع على بوقات وإن كان مذكراً وهو جائز كما قالوا حمام وحمامات وسرادق وسرادقات وجواب وجوابات وهو كثير»[6]. وقال ابن جني: «عاب عليه من لا مخبرة له بكلام العرب جمع بوق، والقياس يعضده؛ إذ له نظائر كثيرة، مثل حمام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في جمع مالا يعقل من المذكر؛ إذ لا يوجد له مثال القلة»[7].

(1) ينظر: المقرب 447.

(2) المقرب 447.

(3) ارتشاف الضرب2/ 589.

(4) ديوان أبي الطيب3/ 108.

(5) الكتاب3/ 615.

(6) شرح ديوان المتنبي له 1/ 261.

(7) شرح ديوان المتنبي للعكبري 3/ 108.

المسألة الثانية: حذف حرف النداء من اسم الإشارة

يجوز حذف حرف النداء نحو: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [1]، ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ ﴾ [2]، ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [3]. ولا يحذف في اسمي الجنس والإشارة[4]، وشذ في نحو[5]: أصبح ليل.

ولحن بعضهم المتنبي[6] في قوله [7]:

هذي برزْتِ لنا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثم انصرفتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسَا

وجعله الحيدرة من الصنف المنتهي في الرداءة[8]، قال الحيدرة: [9] «فحذف حرف النداء من هذي و هو غير جائز عند أحد من النحويين».

وأجيب بأن هذي مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة[10]، ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت أنشده هو[11]

(1) الرحمن31.

(2) يوسف29.

(3) الدخان18.

(4) ينظر: المقرب 244.

(5) ينظر: مغني اللبيب 841.

(6) ينظر: كشف المشكل 337، و المقرب 244، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/ 53، ومغني اللبيب 841.

(7) ديوان أبي الطيب 2/ 193.

(8) كشف المشكل698.

(9) كشف المشكل338.

(10) شرح ديوان أبي الطيب2/ 193.

(11) شرح الكافية الشافية1/ 121.

وهو قوله[1]:

يا عمرُو إنك قد مللتَ صَحَابتي ... وصَحَابَتَيْك إخال ذاك قليلُ

والواقع أن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة قد أجازه قوم من الكوفيين[2]، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[3] قالوا: و المراد: يا هؤلاء. قال ابن يعيش: «وقد عمل به المتنبي»[4].

المسألة الثالثة: العدد

الأعداد التي تجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[5]، ﴿ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[6]. وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[7]، أي: منهم جماعة ذوو جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد. ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[8].

قال ابن هشام[9]: وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم

(1) البيت بلا نسبة في القرب 181، وشرح الكافية الشافية1/ 121.

(2) ينظر: شرح ابن يعيش 2/ 16.

(3) البقرة 85.

(4) شرح ابن يعيش 2/ 16.

(5) البقرة 196.

(6) الأعراف 142.

(7) فاطر 1.

(8) البقرة 196.

(9) ينظر: مغني اللبيب 858.

فقال[1]:

أحاد أم سداس في أحاد ليبلتنا المنوطة بالتنادي

والعجب أن ابن هشام قد أورد هذا البيت عند حديثه عن أم المحتملة للاتصال والانقطاع ورأى أنه إن قدرتها فيه متصلة فالمعنى: أنه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة؟، فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف، وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد، ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليبلتنا تقديما واجبا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادلُ الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم أحاد ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر[2].

المسألة الرابعة: عمل أن المضمرة من غير مسوغ:

النحويون[3] يرون أن الأكثر في أنْ إذا أضمرت في موضع يصح إظهارها فيه أن يبطل عملها بالإضمار، و يرفع الفعل، ويجوز أن يبقى عمل أنْ مع الإضمار، ولكنه لا يجيء إلا شاذاً. فمن العرب من ينشد[4]:

ألا أيُّهَـذَا اللائِمِي أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

بالنصب. وعلى هذا اعتمد المتنبي في قوله[5]:

(1) ديوان أبي الطيب1/ 353.

(2) ينظر: مغني اللبيب 69.

(3) ينظر: شرح الجمل208.

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه 32، والكتاب 3/ 99، والمقتضب 2/ 85.

(5) ديوان أبي الطيب1/ 116.

وكلما لقي الدينارُ صاحبَهُ في ملكه افترقا من قبل يصطحبا

فنصب الفعل المضارع بأن مضمرة، ويرى عبدالقاهر الجرجاني[1] أن الاختيار أن يقال: من قبل يصطحبان. والعكبري يرى أن هذا الوجه صحيح، وأن حجة البصريين هنا واهية[2].

ولحنه الحيدرة اليمني[3] في قوله[4]:

بيضاءُ يَمنعها تَكَلَّمَ دَلُّها تِيهاً، ويمنعها الحياءُ تَميساَ

وجعله من الصنف المنتهي في الرداءة[5]؛ لأنه نصب تكلم، وتميس، فأضمر أن، فالحيدرة يراه ضعيفاً جداً ، والغالب عليه أنه لا يجوز في الحقيقة، فإن اعتل له معتل بأنه أدخل نون التوكيد الخفيفة ضرورة، أراد: تكلمنْ وتميسنْ فبنى على الفتح ولم يضمر شيئاً كان هذا أيضاً خطأً عنده؛ لأنه لو لم يقدر أن المصدرية كان قد أوقع الفعلين أعنى يمنعها، ويمنعها على تكلم، و تميس، وجعلهما مفعولين لهما و ذلك ممتنع في كل فعل مفعوله الثاني غير الأول، ولا يكون مفعولاه جميعاً إلا اسمين صريحين إذ ليس أصلهما المبتدأ و الخبر.

والواقع أن حذف أن وبقاء عملها كثير في الشعر، وجوازه اختيار الكوفيين[6]، ومن وروده في الشعر قوله[7]:

انظرا قبل تلوماني إلى طلل بين النقا والمنحنى

(1) ينظر: شرح الجمل208.

(2) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب1/ 116.

(3) ينظر: كشف المشكل345.

(4) ديوان أبي الطيب2/ 195.

(5) ينظر: كشف المشكل698.

(6) ينظر: الإنصاف 2/ 561، وشرح ديوان أبي الطيب2/ 195، وتفسير البحر المحيط1/ 451.

(7) البيت بلا نسبة في شرح ديوان أبي الطيب 2/ 195.

وقول طرفة[1]:

ألا يُّهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي

وقول عامر بن الطفيل[2]:

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِد ونَهْنَهْتُ نفسي بعد أن كدت أفعلَه.

وقراءة عبدالله[3]: ﴿لا تعبدوا إلا الله﴾[4] فنصب بتقدير أن مع حذفها،

المسألة الخامسة: لو هل يليها اسم؟

لو عند البصريين[5] لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر. وبناء على هذا لحن أبو حيان: المتنبي في قوله[6]:

فلو قلمٌ ألقيتُ في شقِّ رأسهِ من السُّقمِ ما غيَّرتُ من خط كاتبِ

وتلحينه غير سديد، والمسألة خلافية، فالكوفيون يرون أنه يجيء بعد لو جملة اسمية من مبتدأ وخبر، والعجب أن أبا حيان[7] ساق رأيهم هذا في نفس الموضع. قال ابن مالك: «على أنه قد ولي لو اسم صريح مرفوع بالابتداء في قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

ولذلك وجه من النظر»[8].

---

(1) البيت لطرفة في ديوانه 32.

(2) البيت لعامر بن الطفيل في 2/ 561، والإنصاف شرح ديوان أبي الطيب2/ 195.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط1/ 447.

(4) البقرة 83.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب4/ 1898.

(6) ديوان أبي الطيب1/ 149.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب4/ 1898.

(8) شرح الكافية الشافية2/ 136.

المسألة السادسة: هاء السكت:

هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها[1]. قال ابن يعيش[2]: «ولذلك رد قول المتنبي[3]:

وَاحَرُ قَلباهُ مِمَّنْ قَلبُهُ شَبِمُ ... ومَن بحالي وجسمي عندَهُ سَقَم

لكونه أثبت هاء السكت وحركها».

وليس على الشاعر عيب في إتباع اللفظة النادرة إذا رَواها الثقاة، ومتى وُجدت الرواية عن ثقة لم يُحظَر على الشاعر قبولها، والعمل بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراء وغيره إلحاقَ هذه الهاء في الوصل، وروي فيه[4]:

يا ربِّ يا ربّاه إياك أسل ... عفواً أيا ربّاه من قبل الأجَل

وأنشدوا[5]:

يا مَرْ حباهُ بحمارِ ناجِيَهْ إذا أتى قَرَّبْتُهُ بالسَّانِيَة

وأنشدوا للمجنون[6]:

فقلت أيا ربّاه أوّل سؤلتي ... لنفسيَ ليلى ثم أنت حسيبها

ففي هذه الأبيات عذر واضح للمتنبي[7]. قال ابن هشام: «فإن وصلت حذفتها إلا في

(1) ينظر: شرح ابن يعيش9/ 46.

(2) ينظر: شرح ابن يعيش10/ 44.

(3) ديوان أبي الطيب 4/ 361.

(4) البيت في إصلاح المنطق 92.

(5)الرجز في الخصائص 2/ 358، والمنصف 3/ 142، وشرح المفصل 9/ 76، 47، والخزانة 11/ 488 وشرح الكافية للرضي 1/ 384.

(6) ديوان مجنون ليلى 130، والوساطة بين المتنبي وخصومه121.

(7) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه121.

الضرورة، فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي، ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين»[1].

(1) شرح قطر الندى244.

الخاتمة

وفي ختام بحثي فإنني أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

1) المتنبي طلب الأدب وعلم العربية ونظر في أيام الناس وتعاطى قول الشعر من حداثته حتى بلغ فيه الغاية التي فاق أهل عصره وعلا شعراء وقته.

2) وكان من الكثيرين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها وحوشيها، وكان لا يسأل عن شيء إلا واستشهد فيه بكلام العرب من النظم والنثر.

3) وقد تتلمذ على كبار نحويي عصره، وتخرج عليهم، وشهدوا له بالتقدم في علوم العربية.

4) لم يكن النحاة مجمعين على عدم الاحتجاج بشعر المتأخرين فقد خالف بعضهم ذلك، ومن أشهر من فعل ذلك الزمخشري.

5) أشهر النحاة الذين أوردوا شعر المتنبي في كتبهم النحوية ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والحيدرة اليمني، وابن خروف، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان، وابن هشام، والخالدي.

6) تفاوت موقف النحويين من شعر المتنبي فمن محتج به و هم عبد القاهر الجرجاني والرضي و الخالدي. ومن مستأنس بشعره غير محتج به كابن هشام. ومن لم يورد شعره إلا ليلحنه، أو ليستدل به على معنى مثل ابن عصفور.

7) والباحث يرى أن في شعر المتنبي من الفصاحة وجمال الأسلوب ما فيه إضافة للعربية، ولا ضير من الاحتجاج به في النحو العربي؛ إذ فيه مد لقواعده وتوسيع لها.

8) ثبت أن كل ما حكم عليه بعض النحويين من تلحين المتنبي فيه كان له وجهه القوي في العربية.

9) جملة المسائل النحوية التي ذكرت فيها أبيات المتنبي في كتب النحو هي ثلاث

وثلاثون مسألة وهي: تقديم الضمير غير الأخص، وضمير الشأن قد يفسر بمفرد، وخطاب ما لا يَعْقِل بخطاب من يعقل، واسم الإشارة، جمع المؤنث المكسر، والحال المؤولة بالمشتق، والحال التي يقصد بها التشبيه، وترخيم غير المنادى، وإعراب أي، وحذف الاسم الموصول، وحذف الاسم الموصول، والعلم المكني عنه، ووقوع المفرد موقع المثنى والجمع، وما ثني تغليباً، وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، والمضاف يكتسب الظرفية من المضاف إليه، والفصل بين المتضايفين، وعمل المصدر المحلى بأل، وصياغة أفعل التفضيل من السواد و البياض، والمندوب، واجتماع كثير من حروف الجر على فعل واحد، وهلم، وحذف همزة الاستفهام، وأم المحتملة أن تكون متصلة أو منقطعة، وإذ المحتملة للظرفية والتعليلية، والباء الزائدة في فاعل كفى، والكاف تكون اسماً، وا في غير الندبة، اسم لا هل يأتي معرفة؟، وحذف اسم لكنَّ، وألف الاثنين، وفي الجملة الاعتراضية، وما يميز الجملة المعترضة عن الحالية.

10) جملة أبيات المتنبي التي تعرض لها النحويون في كتبهم النحوية وحكموا عليها باللحن ستة أبيات أتت في مسائل مختلفة و هي جمع تكسير المؤنث، وحذف حرف النداء من اسم الإشارة، والعدد، وعمل أن المضمرة من غير مسوغ، ولو هل يليها اسم؟ وهاء السكت.

المصادر

1) ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصلي، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت، 1995.

2) الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م.

3) الأزهري، تهذيب اللغة.

4) ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طه أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، لاط ، لات.

5) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لاط، لات. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.1997م.

6) الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد، الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1403هـ – 1983م.

7) الأصفهانيّ، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني. تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط 6، 1983م.

8) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، دمشق، ط3.

9) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين 2/ 687، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لا ب، لا ط ، لا ت. ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ ـ 1985م.

10) البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط1، 1419هـ.

11) ابن بري، عبد الله ، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي. تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، 1985م.

12) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد: تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ ـ 1997م.

13) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق د.محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ – 1998م.

14) د. توفيق، أميرة، الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة، مطابع الشرق الأوسط، الرياض، 1398هـ، 1978م.

15) الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، القاهرة، دار الحديث، 1430هـ ـ2009م. وشرح الجمل في النحو، تحقيق د. خليس عبدالقادر عيسى، بيروت، دار ابن حزم، ط10، 1432هـ ـ 2011م.

16) الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه.

17) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة، لا ط، 1420هـ ـ 1999م . والخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت. وسر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1985، التمام في أشعار هذيل. والمنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1، 1954م.

18) ابن الحاجب: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، الكافية في النحو ص60،

تحقيق طارق نجم عبدالله، دار الوفاء، جدة، ط1، 1407هـ ـ 1986م. وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط 1، 1418هـ – 1997م. والإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بتاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، لاط ، لات. وأمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ودار عمّار ، عمّان، ط 1، 1989م.

19) الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين ، دار الحرمين ، القاهرة، ط1، 1417هـ – 1997م.

20) ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة، 1406 – 1986، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند.

21) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لا ط، 1979م.

22) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 1، 1418هـ – 1998م .

23) الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، دراسة و تحقيق د. هادي عطية الهلالي، دار عمار، عمان ، ط1، 1423هـ ـ 2002م.

24) الخالدي، أحمد بن محمد، بغية الطالب ومنية الرغب على مقدمة ابن الحاجب، تحقيق د. صادق يسلم العي، رسالة دكتوراه.

25) ابن خروف الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419م.

26) ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: تحقيق د. إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

27) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، ط1430هـ – 2009م.

28) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود ، تحقيق محمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1416هـ ـ 1996م.

29) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط11، 1419هـ - 1998م.

30) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ الأدب العربي.

31) ابن أبي ربيعة، عمر، شرح ديوان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط 4، 1988م.

32) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر، تحقيق محمد قرقزان. دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1988م.

33) الرقيات، عبيد الله بن قيس، ديوان ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، 1986م.

34) الزبيدي، محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ، 1954م.

35) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو: تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1417هـ - 1996م.

36) الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1980م.

37) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث، بيروت، ط2، 1421هـ - 2001م . والمفصل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية، ط 1، 1420هـ - 1999م.

38) د. السامرائي، فاضل، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار، عمان، ط 1، 1426هـ - 2005م.

39) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ - 1999م.

40) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق. شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط 1، 1987م.

41) ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، لاط ، لات.

42) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط1، لات.

43) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت ، ط1، 1416هـ – 1996.

44) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنحاة. دار الفكر، بيروت، ط 2،1399هـ ـ 1979م. والاقتراح في علم أصول النحو33، تحقيق محمد حسن، بيروت، ط1، 1418هـ 1998م. والأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1979م. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.

45) الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

46) الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1402هـ – 1982م.

47) طرفة بن العبد، ديوانه. دار صادر، بيروت، لا ط، 1980م. وطبعة مكس سلغسون، مدينة شالون على نهر سَوْن بمطبع برطرند، 1900م.

48) العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت، لا ط، 1947م.

49) ابن العجاج، رؤبة، ديوان، تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط 2، 1980م.

50) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م. والمقرب،

51) ابن عطية، جرير، ديوان ، تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط 3، لا ت.

52) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط 1419هـ - 1998م.

53) العكبري، عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل الإعراب 1/ 165، تحقيق د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1422هـ ـ 2001م. وشرح ديوان أبي الطيب المتنبي.

54) ابن العماد، عبد الحي الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة، 1350هـ.

55) عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط 4، 1988م.

56) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1416هـ - 1996م.

57) الفرزدق، ديوانه، طبعة الصاوي.

58) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1424هـ - 2003م.

59) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1986م.

60) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ -

2001م. و شرح الكافية الشافية، تحقيق: أحمد يوسف القادري، بيروت، دار صادر، ط1، 1427هـ-2006م.

61) المبرّد، محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، لا ط، لات.

62) المتنبي، ديوانه، وضعه عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، 1980م.

63) مجنون ليلى، (قيس بن الملوح)، ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.

64) المرتضى، أحمد بن يحيى، تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، دراسة وتحقيق نوري ياسين الهيتي، وزارة الثقافة، صنعاء، ط 1، 1425هـ - 2004م.

65) المرار، ابن سعيد الأسدي، ديوانه. (ضمن شعراء أمويون): تحقيق نوري حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

66) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1416هـ - 1995م.

67) المعري، أبو المرشد، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي.

68) المطرزي، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم ، المصباح في النحو، تحقيق مقبول علي النعمة ، دار البشائر، بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.

69) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب. دار إحياء التراث، بيروت، ط3، 1419هـ - 1999م.

70) النابغة الجعدي، ديوانه، تحقيق عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1964م.

71) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد

الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ ـ 1999م. وشرح قطر الندى 274، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط 1416هـ – 1996م. وشرح شذور الذهب، تحقيق محمد عبدالحميد، لاط – لات. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

72) الوراق، محمد بن عبد الله، العلل في النحو160، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1421هـ – 2000م .

73) اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر، بيروت، ط2، 2005م.

74) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي. شرح المفصل: عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.